

العنوان:	من أجل حل الأزمة السورية مساع مكوكية للمملكة
المصدر:	مجلة الدبلوماسية
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	ع 67
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	يونيو
الصفحات:	10 - 11
رقم MD:	477646
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السعودية، السياسة الخارجية ، الأزمة السورية ، النظم السياسية، الأسلحة الكيماوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/477646

من أجل حل الأزمة السورية

مساع مكوكية للملكة

الدبلوماسي - خاص

في إطار جهود المملكة الرامية لحل الأزمة السورية، وانطلاقاً مما تحظى به من مكانة سياسية واقتصادية على المستويين الإقليمي والعالمي، إضافة إلى دورها الحربي والإسلامي وتأثيرها الكبير في التطورات والقضايا الإقليمية والعالمية، شاركت المملكة بوفد رفيع المستوى ترأسه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في المؤتمرين اللذين عقدا بشأن الأوضاع في سوريا في العاصمة الإماراتية أبوظبي والعاصمة الأردنية عمان ومن قبلهما اجتماع إسطنبول والعديد من الاجتماعات الأخرى وذلك بهدف مناقشة الوضع الحالي والتوصل إلى حل سياسي للأزمة، وذلك وسط أحداث دامية أسفرت عن مقتل أكثر من مئة ألف وتهجير نحو أربعة ملايين شخص، علاوة على تدمير البنى التحتية وهدم المنازل، فضلاً عن تنسيق المملكة وتشاورها مع مجموعة أصدقاء سورية استعداداً للمؤتمر الدولي جنيف ٢ الذي اتفقت كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على عقده في ٢٠١٣ م، من أجل التوصل إلى حل نهائي للأزمة التي تزداد حدتها يوماً بعد يوم حتى أصبحت تهدد أمن واستقرار المنطقة.



اجتماع عمان

ففي اجتماع مجموعة أصدقاء سورية الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في الثاني والعشرين من الشهر الماضي، شارك وزراء خارجية المجموعة الأساسية ضمن أصدقاء سورية التي ضمت ١١ دولة عربية وغربية، وهم وزراء خارجية مصر والأردن والسعودية والإمارات وقطر والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا وألمانيا وإيطاليا، إضافة إلى ممثلين عن المعارضة السورية من أعضاء الائتلاف الوطني السوري، وهدف الاجتماع إلى التفاهم والتنسيق مع المعارضة السورية للتوصل إلى تشكيل نواة وفد للتفاوض مع ممثلي النظام السوري في المؤتمر المقبل في جنيف. وقد ترأس الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وفد السعودية إلى اجتماع عمان، الذي سبقه اجتماع طارئ للجنة العربية المعنية بالأزمة السورية عقد في مقر الأمانة العامة للجامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة، وكان على رأس وفد المملكة وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور نزار بن عبيد مدني.

وجاءت أهمية اجتماع عمان كونه يأتي في إطار الجهود الدبلوماسية المتواصلة لعقد المؤتمر الدولي المزمع في جنيف "جنيف ٢"، الذي اقترحتة الولايات المتحدة وروسيا من أجل إنهاء الصراع الدائر بطرق سلمية. وقد بحث الاجتماع التطورات الحالية في سوريا في ضوء اجتياح النظام السوري لجزء كبير من مدينة القصر الاستراتيجية ودعوة قطر إلى حضور اجتماع عاجل للجامعة العربية من أجل بحث زيارة المساعدات اللازمة للمعارضة السورية التي أخذت تندحر في القصر وغيرها من المدن السورية ملحقمة تلك المواجهات العسكرية قتلى ودماراً، أو تشريداً شاملاً في مختلف الجبهات والمحافظات.

وجاء في البيان الختامي للاجتماع الذي امتد إلى أكثر من خمس ساعات من المناقشات، أن وزراء خارجية الدول الـ ١١ المشاركة في المؤتمر اتفقوا على أنه لا يمكن أن يكون للأسد ونظامه والمقربين منه الملوثة أيديهم بالدم أي دور في المستقبل بسوريا، واعدن بتكثيف دعمهم للمعارضة السورية حتى تشكيل حكومة انتقالية، لافتين إلى أنهم في انتظار أن يسفر مؤتمر "جنيف ٢" عن تشكيل حكومة انتقالية، وأنهم سيكشفون دعمهم للمعارضة وسيتخذون كل إجراء آخر ضروري.

ودعا وزراء خارجية الدول الـ ١١ المشاركة في المؤتمر إلى رفع الحظر عن تزويد مقاتلي المعارضة السورية بالأسلحة، وسط استمرار جهود التوصل إلى حل سياسي للأزمة التي خلقت ما يزيد على ٨٠ ألف قتيل، وأكثر من ١,٥ مليون لاجئ لعدد من الدول، مشددين على ضرورة التوصل إلى حل سياسي يحمي السوريين من ويلات المعارك الدائرة، ويوقف شلال الدم. كما دعوا كلا من إيران وحزب الله اللبناني إلى سحب العناصر العسكرية التابعة لهما من مختلف أنحاء سوريا، وبخاصة من مدينة القصير التي تشهد مواجهات طاحنة.

● لا يمكن أن يكون للأسد ونظامه والمقربين منه أي دور في مستقبل سوريا.

اجتماع أبو ظبي

أما الاجتماع الذي استضافته العاصمة الإماراتية أبو ظبي في الرابع عشر من الشهر الماضي، فقد شاركت فيه المملكة عبر مناقشة الوضع الحالي في سوريا من وجهة نظر إقليمية، حيث أعرب وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل ووزراء خارجية المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر وجمهورية تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية عن قلقهم المتواصل حول الأحداث في سوريا واحتمالات تأثيرها على الاستقرار في المنطقة، مؤكدين على مسؤولية النظام السوري عن العنف المستمر في سوريا الذي أدى حتى الآن إلى مقتل ما يزيد على ٨٠ ألف سوري وتفاقم الوضع الإنساني بصورة مأساوية، مجددين تأكيدهم على الحل السياسي لوقف الصراع الدموي في سوريا، لافتين إلى أن النظام السوري هو من يمنع ذلك.

واطلع وزراء الخارجية باهتمام بالغ على التقارير والمؤشرات القوية لاستخدام الأسلحة الكيماوية من قبل قوات النظام، و دعوا المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع استخدام هذه الأسلحة، وأكدوا أهمية تمكين الأمم المتحدة من إجراء تحقيق شامل حول تلك الجرائم الخطيرة، مشيرين إلى بيان جنيف في يونيو ٢٠١٢ كأساس مناسب للوصول إلى هذا الحل إذا ما تمت تلبية التطلعات الشرعية للشعب السوري، مؤكدين تفهم الأسد ونظامه وأعدائه ممن تلطخت أيديهم بالدماء أنهم لا مكان لهم في مستقبل سوريا، وأحاطوا علما بالدعوة التي أطلقتها روسيا والولايات المتحدة إلى اجتماع لمناقشة التطبيق الكامل لبيان جنيف والشرط الخاص بإنشاء هيئة حاكمة انتقالية في سوريا تتمتع بكامل السلطات التنفيذية. وفي الختام اتفق وزراء خارجية الدول الـ ١١ المشاركة في المؤتمر على مواصلة التعاون والتنسيق فيما بينهم ومع الشركاء الدوليين من أجل مواصلة التضامن مع الشعب السوري. وجدد الوزراء دعمهم للمجلس العسكري السوري، مشددين على دوره المركزي في إحداث تغييرات متطورة وإيجابية على الأرض، مؤكدين دعمهم للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية كمثل شرعي ووحيد للشعب السوري، مرجحين بتوسع الائتلاف من أجل جبهة موحدة وقوية تعكس التنوع في المجتمع السوري، مشددين على مسؤولية النظام السوري عن الوضع الإنساني البائس في سوريا، وكذلك في أوساط ما يقدر بحوالي ١,٥ مليون لاجئ، مشيرين إلى مسألتهم التي جاءت كنتيجة مباشرة للتكتيكات المستمرة للنظام من استهداف للمدنيين والمنع الممنهج لدخول المساعدات الإنسانية الدولية، مجددين تأكيدهم على مبادئ تقاسم الأعباء من قبل المجتمع الدولي للتعامل مع الوضع الإنساني المزري في الدول المجاورة.

يذكر أن مؤتمر جنيف ٢ الذي سيعقد خلال الشهر الجاري قوبل بتفاؤل دولي، باعتباره مفتاحا لحل الأزمة السورية، وقد جاءت فكرة مؤتمر جنيف ٢ إثر محادثات جرت في السابع من مايو الماضي بين وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف، وكذلك مع الرئيس الروسي بوتين، أثمرت عن مشروع هذا الاجتماع الذي كان من المؤمل عقده في نهاية مايو.